

Distr.
GENERAL

الجمعية العامة



A/43/918/Add.2

9 December 1988

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والأربعون
البند ٨٦ من جدول الأعمال

المساعدة الاقتصادية الخامة والمساعدة الفوقية في حالات الكوارث

تقرير اللجنة الثانية (الجزء الثالث)*

المقرر : السيد مارتن والتر (تشيكوسلوفاكيا)

أولا - مقدمة

١ - ناقشت اللجنة موضوع البند ٨٦ خلال جلساتها ٢٦ ومن ٢٨ إلى ٣٠ ومن ٣٦ إلى ٣٨ ، المعقودة يومي ٢٨ و ٢١ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ و ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . كما جرى النظر في الإجراءات التي ينبغي اتخاذها خلال الجلسات من ٤٠ إلى ٤٥ و ٤٧ المعقودة أيام ١٠ و ١١ و ١٥ و ٢١ و ٢٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ (انظر A/C.2/43/SR.40-45 و 47) . وترد في المحاضر الموجزة ذات الصلة سرد للمناقشة العامة التي دارت في اللجنة (انظر A/C.2/43/SR.26 و 28-30 و 36-38) .

ثانيا - النظر في المقترحات

ألف - مشروع المقرر A/C.2/43/L.35

٢ - في الجلسة ٢٨ المعقودة يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل تونس (بالنيابة عن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧) مشروع

* سيصدر تقرير اللجنة عن هذا البند في ثلاثة أجزاء (انظر أيضا

A/43/918 و Add.1) .

مقرر (A/C.2/43/L.35) معنوناً "المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث : مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث" .

٣ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السيد خوسيه أ. فرنانديس (الفلبين) ، نائب رئيس اللجنة ، بإبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع المقرر .

٤ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر A/C.2/43/L.35 بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٧) .

٥ - وبعد اعتماد مشروع المقرر ، أدلى ممثل أستراليا ببيان (انظر (A/C.2/43/SR.42) .

باء - مشروعاً القرارين A/C.2/43/L.59 و L.70

٦ - في الجلسة ٤٢ المعقودة يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، قدم ممثل تونس ، بالنيابة عن الدول الأعضاء بالأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.59) معنوناً "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفورية في حالات الكوارث" ، وفيما يلي نصه :

"ان الجمعية العامة ،

"اذ تشير الى قرارها ٢٨١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، الذي أنشأت بمقتضاه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ،

"واذ تشير أيضا الى قرارها ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ،

"واذ تسلّم بأن الأنشطة المتصلة بالتأهب للكوارث واتقائها كانت أكبر بشكل واضح منها في فترة الستين الحادية ، واذ تعرب عن تقديرها لجهود

الطيب لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث بتعزيزه خدمات الطوارئ الوطنية في البلدان النامية المتضررة ، من خلال ما قدمه ، في جملة أمور ، من مشورة وخبرة بشأن استخدام نظم الإنذار المبكر ووضع وتنفيذ خطط الطوارئ في حالات الكوارث ، والتخطيط للفترة السابقة لوقوع الكوارث وللفترة اللاحقة لوقوعها ،

١ - تحت مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث على زيادة توسيع قاعدته للمعلومات ، وقدرته على نشر معلومات موشوق بها وفي حينها تتصل بحالات الكوارث ، ومواصلة تحديث خلاصاته للبلدان المعرضة للكوارث ووضع مشروعه الخاص بإنشاء شبكة معلومات دولية لإدارة الكوارث ،

٢ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث تعزيز علاقاته مع الدول الأعضاء ، ولاسيما مع مراكز التنسيق في البلدان المعرضة للكوارث ، وتسلم في هذا الصدد ، بضرورة عقد مزيد من الاجتماعات الدورية للدوائر الوطنية للإغاثة في حالات الطوارئ .

٧ - وفي الجلسة ٤٥ المعقودة يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض السيد خوسيه أ. فرنانديس (الغليبي) ، نائب رئيس اللجنة ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.70) معنوناً "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفورية في حالات الكوارث" ، وقد قدمه بناء على مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/43/L.59 .

٨ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل المغرب ببيان .

٩ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.70 بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٦ ، مشروع القرار الأول) .

١٠ - وفي ضوء اعتماد مشروع القرار A/C.2/43/L.70 ، قام مقدمو مشروع القرار A/C.2/43/L.59 بسحبته .

جيم - مشروع القرار A/C.2/43/L.33

١١ - في الجلسة ٤٠ المعقودة يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل جمهورية افريقيا الوسطى بالنيابة عن الأرجنتين وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتوغو وتونس والجزائر وجزر القمر وجمهورية افريقيا الوسطى والرأس الأخضر وزائير والسنغال والصين وغابون وغينيا وغينيا - بيساو وفرنسا والكاميرون وكوت ديفوار وكولومبيا والكونغو ومالي ومصر والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وموريتانيا والنيجر ونيجيريا واليابان ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.33) معنونا "تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة الى تشاد" .

١٢ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السيد خوسيه أ. فرنانديس (الغلبين) ، نائب رئيس اللجنة ، بإبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار .

١٣ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.33 بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٦ ، مشروع القرار الثاني) .

١٤ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل تشاد ببيان (انظر A/C.2/43/SR.42) .

دال - مشروع القرار A/C.2/43/L.38

١٥ - في الجلسة ٤٠ المعقودة يوم ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل زائير ، بالنيابة عن الدول الافريقية مشروع قرار (A/C.2/43/L.38) معنونا "تقديم المساعدة الطارئة الى الصومال" .

١٦ - وفي الجلسة ذاتها ، أدلى ممثل الصومال ببيان (انظر A/C.2/43/L.40) .

١٧ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السيد خوسيه أ. فرنانديس (الغلبين) ، نائب رئيس اللجنة ، بإبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار .

١٨ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.38 بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٦ ، مشروع القرار الثالث) .

١٩ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل الصومال ببيان (انظر A/C.2/43/SR.40) .

هاء - مشروع القرار A/C.2/43/L.45

٢٠ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل الأردن ، بالنيابة عن الأردن واسبانيا وايطاليا والبحرين وتونس وفرنسا ولبنان والمملكة العربية السعودية وموريتانيا ، التي انضمت اليها فيما بعد مدغشقر ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.45) معنوناً "المساعدة في تعمير لبنان وتنميته" .

٢١ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السيد خوسيه ا . فرنانديس (الفلبين) ، نائب رئيس اللجنة ، بإبلاغ اللجنة على نتائج المشاورات غير الرسمية التي أجريت بشأن مشروع القرار .

٢٢ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.45 بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٦ ، مشروع القرار الرابع) .

٢٣ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل لبنان ببيان (انظر A/C.2/43/SR.43) .

واو - مشروع القرار A/C.2/43/L.48

٢٤ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة ، بالنيابة عن اثيوبيا والارجنتين وأفغانستان وأنغولا وأوغندا وايطاليا وباكستان والبرازيل وبربادوس والبرتغال وبلغاريا وبوركينا فاسو وبوروندي وتشاد وتونس والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الألمانية والراس الأخضر ورومانيا وزائير وزامبيا وزمبابوي وسان تومي وبرينسيبي والسودان والصين وغانا وكندا وكوبا والكونغو ومالي ومدغشقر ومصر والمغرب ومنغوليا وموريتانيا وموزامبيق ونيبال ونيجييريا ونيكاراغوا ويوغوسلافيا ، التي انضمت اليها فيما بعد كل من اسبانيا وبنغلاديش والنمسا ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.48) معنوناً "تقديم المساعدة الى موزامبيق" .

٢٥ - وفي الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السيد خوسيه أ . فرنانديس ، (الغلبين) ، نائب رئيس اللجنة ، بإبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار .

٢٦ - وفي الجلسة ذاتها أدلى أمين اللجنة ببيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار (انظر A/C.2/43/SR.43) .

٢٧ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.48 بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٦ ، مشروع القرار الخامس) .

٢٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار أدلى ممثل موزامبيق ببيان (انظر A/C.2/43/SR.43) .

زاي - مشروع القرار A/C.2/43/L.49

٢٩ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل زامبيا ، بالنيابة عن اثيوبيا والارجنتين وأنغولا وأوغندا وبربادوس وبنن وبوتسوانا وبوروندي وتونس والجزائر والجمهورية العربية الليبية وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الديمقراطية الألمانية والرأس الأخضر وزائير وزامبيا وزمبابوي وسيراليون والصومال وغانا وكوبا والكونغو وليبيريا ومالي ومدغشقر والمغرب وموريتانيا وموزامبيق ، التي انضمت إليها فيما بعد كل من الأرجنتين وأفغانستان وإيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمكسيك والنرويج والنمسا ونيوزيلندا ، مشروع قرار (A/C.3/43/L.49) معنوناً "تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة" .

٣٠ - وفي الجلسة ٤٤ المعقودة في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السيد خوسيه أ . فرنانديس (الغلبين) ، نائب رئيس اللجنة ، بإبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار .

٣١ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.49 بتصويت مسجل بأغلبية ١٣٩ صوتاً مقابل لا شيء وامتناع عضو واحد عن التصويت (انظر الفقرة ٤٦ ، مشروع القرار السادس) . وكانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوييا ، الأرجنتين ، الاردن ، اسبانيا ، امتراليا ، أفغانستان ، إكوادور ، البانيا ، ألمانيا (جمهورية - الإتحادية) ، الإمارات العربية المتحدة ، إندونيسيا ، أنغولا ، أوروغواي ، أوغندا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، ايرلندا ، ايسلندا ، إيطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باراغواي ، باكستان ، البحرين ، البرازيل ، بربادوس ، البرتغال ، بروني دار السلام ، بلجيكا ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاسو ، بورما ، بورتوري ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشاد ، تشيكوسلوفاكيا ، توغو ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، جزر البهاما ، جزر القمر ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الدانمرك ، الرأس الأخضر ، رواندا ، رومانيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، سانت كريستوفر وتيفيس ، سري لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سورينام ، السويد ، سيراليون ، شيلي ، الصومال ، الصين ، العراق ، عمان ، غابون ، غانا ، غواتيمالا ، غيانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، فرنسا ، الفلبين ، فنزويلا ، فنلندا ، فيجي ، فييت نام ، قطر ، الكامبيرون ، كندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكونغو ، الكويت ، كينيا ، لبنان ، لكسمبرغ ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، ملاوي ، ملديف ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، موريتانيا ، موزامبيق ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، نيوزيلندا ، الهند ، هندوراس ، هنغاريا ، هولندا ، اليابان ، اليمن ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : الولايات المتحدة الأمريكية .

٢٣ - وبعد اعتماد مشروع القرار A/C.2/43/L.49 أدلى ممثلا زامبيا والولايات المتحدة الأمريكية ببيانهين (انظر A/C.2/43/SR.44) .

حاء - مشروع القرار A/C.2/43/L.46

٢٢ - في الجلسة ٤٢ المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عرض ممثل كوستاريكا ، بالنيابة عن الأرجنتين وأسبانيا وإكوادور وألمانيا (جمهورية - الاتحادية) وأوروغواي وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال وبلجيكا وبنغلاديش وبنما وبوليفيا وبيرو وتونس والجزائر والدانمرك والسلفادور والسويد وغواتيمالا وفرنسا وفنزويلا وفنلندا وكندا وكوبا وكوستاريكا وكولومبيا والكونغو ولكسمبرغ والمغرب والمكسيك وموريتانيا والنرويج والنمسا ونيكاراغوا والهند وهندوراس وهولندا واليابان ويوغوسلافيا واليونان ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.46) معنونا "الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى" .

٢٤ - وفي الجلسة ٤٥ المعقودة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام السيد خوسيه أ . فرنانديس (الفلبين) ، نائب رئيس اللجنة ، بإبلاغ اللجنة بنتائج المشاورات غير الرسمية التي جرت بشأن مشروع القرار ، وقام نيابة عن مقدمي مشروع القرار بتعديلته شفويا بإدراج عبارة "تعزير و" قبل عبارة "توطيد الديمقراطية" في الفقرة الثانية من الديباجة ، وبتمحيح الحاشية (٢) في الفقرة الثالثة من الديباجة لتصبح "A/43/729-S/20234" .

٢٥ - وفي تلك الجلسة أدلى ممثل شعبة تخطيط البرامج والميزانية ببيان عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار بصيغته المعدلة شفويا .

٢٦ - وفي تلك الجلسة أدلى ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ببيان أيضا .

٢٧ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.46 ، بصيغته المعدلة شفويا ، بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٦ ، مشروع القرار السابع) .

٣٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار أدلى كل من ممثلي الولايات المتحدة الأمريكية ونيكاراغوا ببيان (انظر A/C.2/43/SR.45) .

طاء - مشروع القرار A/C.2/43/L.67

٣٩ - في الجلسة ٤٥ المعقودة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض السيد خوسيه أ . فرنانديس (الغليبي) ، نائب رئيس اللجنة ، مشروع قرار (A/C.2/43/L.67) معنوناً "تقديم المساعدة الى اكوادور وبنما وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وفانواتو ومدغشقر" ، قدمه على أساس المشاورات غير الرسمية .

٤٠ - وفي الجلسة نفسها اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.2/43/L.67 بدون تصويت .

٤١ - وبعد اعتماد مشروع القرار أدلى ببيان كل من ممثلي فانواتو وجيبوتي وجمهورية افريقيا الوسطى واكوادور ومدغشقر وبنن (انظر A/C.2/43/SR.45) .

٤٢ - وفي الجلسة ٤٧ المعقودة في ٦ كانون الاول/ديسمبر ، بناء على اقتراح رئيس اللجنة ، قررت اللجنة أن تستأنف نظرها في مشروع القرار A/C.2/43/L.67 ، وبناء على طلب أحد الوفود أدخلت تنقيحات شفوية على النص كما يلي :

(أ) أدرجت في العنوان "اليمن الديمقراطية" بعد "مدغشقر" ؛

(ب) أضيفت فقرة شامنة جديدة في الديباجة نصها كالاتي :

"وإن تلاحظ ما تبذله حكومة اليمن الديمقراطية من جهود في برامجها للإنعاش والتعمير في تمديدها للأثار المدمرة التي خلفتها الفيضانات في عام ١٩٨٢ ، " ؛

(ج) أدرج في الفقرة الثانية عشرة من الديباجة (التي أصبحت الآن الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة) اسم "اليمن الديمقراطية" بعد "فانواتو" .

٤٣ - وقبل اعتماد مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويا ، أدلى ممثل نيوزيلندا ببيان (انظر A/C.2/43/SR.47) .

- ٤٤ - وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار بصيغته المنقحة شفويًا ، بدون تصويت (انظر الفقرة ٤٦ ، مشروع القرار الثامن) .
- ٤٥ - وبعد اعتماد مشروع القرار ، أدلى ممثل اليمين الديمقراطية ببيان (انظر A/C.2/43/SR.47) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثانية

- ٤٦ - توصي اللجنة الثانية الجمعية العامة باعتماد مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الاول

المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية
في حالات الكوارث

ان الجمعية العامة ،

اذ تشير إلى قرارها ٢٨١٦ (د - ٢٦) المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧١ ، الذي أنشأت بمقتضاه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ،

واذ تشير أيضا إلى قرارها ١٦٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥١/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ،

واذ تحيط علما مع الاهتمام بتقرير الأمين العام عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث^(١) ، وعن المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوشية في حالات الكوارث^(٢) ،

(١) A/43/375-E/1988/73 و Corr.1

(٢) A/43/731

وإذ تعلم بأن الأنشطة المتصلة بالتأهب للكوارث واتقائها ازدادت زيادة كبيرة عما كانت عليه في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٧ ، وإذ تعرب عن تقديرها ، في هذا الصدد ، للمساهمة المقدمة من المانحين الشائشين والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، وكذلك للاداء الجيد لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث في تعزيز خدمات الطوارئ الوطنية في البلدان النامية المتأثرة بتقديمه ، في جملة أمور ، منها المشورة والخبرة الفنية بشأن استخدام نظم الانذار المبكر ، ووضع وتنفيذ خطط الطوارئ في حالات الكوارث من أجل التخطيط للفترة السابقة لوقوع الكوارث وللفترة اللاحقة لوقوعها ،

١ - تشجع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث على زيادة توسيع قاعدة المعلومات ، لديه وقدرتها على نشر معلومات موشوق بها وفي حينها تتصل بحالات الكوارث وعلى مواصلة استكمال ملفاته عن البلدان المعرضة للكوارث وكذلك على استحداث شبكته الدولية للمعلومات المتعلقة بإدارة الكوارث ، أخذاً في اعتباره التقرير الذي سيصدره الأمين العام استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٥ من قرارها ١٦٩/٤٢ ؛

٢ - تحيط علماً مع الاهتمام بالتعاون الوثيق بين مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، على النحو المبين في التقرير الختامي لفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، والوارد في تقرير الأمين العام عن المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوئية في حالات الكوارث^(٣) ؛

٣ - تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، تعزيز صلاته بالدول الاعضاء ، ولاسيما مع مراكز التنسيق الوطنية في البلدان المعرضة للكوارث ، وتسلم ، في هذا الصدد ، بالحاجة إلى الاجتماعات التي يمكن عقدها على الصعيدين الإقليمي و/أو الوطني ، على فترات مناسبة ، بمشاركة رؤساء الدوائر الوطنية للاغاثة في حالات الطوارئ في البلدان المانحة والبلدان المستفيدة .

(٣) A/43/731 ، المرفق .

مشروع القرار الثاني

تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى تشاد

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٠/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،
وإلى قراراتها السابقة بشأن المساعدة في تعمير تشاد وإنعاشها وتنميتها
وتقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى تشاد والمساعدة الاقتصادية الخاصة
لذلك البلد ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة الاقتصادية
الخاصة إلى تشاد^(٤) الذي تناول ، في جملة أمور ، الحالة الاقتصادية
والمالية لتشاد ، وحالة المساعدة المقدمة من أجل إنعاش هذا البلد
وتعميره ، والتقدم المحرز في تنظيم وتنفيذ برنامج المساعدة لذلك البلد ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الحرب والمصائب والكوارث الطبيعية تعرّض
للخطر جميع جهود التعمير والتنمية التي تفضلع بها حكومة تشاد ،

وإذ تحيط علما بالنداءات المتعددة التي وجهتها حكومة تشاد
والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بشأن خطورة الحالة الغذائية والمحبة في
تشاد ،

وإذ تحيط علما أيضا بأن اجتماع المائدة المستديرة للجهات المانحة
المعني بتقديم المساعدة لإصلاح منطقة شمال تشاد وإنعاشها وتعميرها ستنظمه
حكومة تشاد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في ١٤ و ١٥ و ١٦
كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تلاحظ ضرورة تقديم مساعدة إنسانية عاجلة إلى تشاد ،

(٤) A/43/483 ، الفرع الثاني - جيم .

وإذ تلاحظ أيضا مع الارتياح أن تنفيذ الخطة المتوسطة الأجل للغترة ١٩٨٦-١٩٨٨ يوفك الآن على نهايته وأنه يجري الآن إعداد خطة انمائية للغترة ١٩٨٩-١٩٩٢ ،

وإذ ترحب باجتماع المائدة المستديرة المعني بتقديم المساعدة إلى تشاد الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جنيف يومي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ طبقا للترتيبات المتفق عليها في المؤتمر الدولي لتقديم المساعدة إلى تشاد ، المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢ ،

١ - تعرب عن امتنانها للدول والمنظمات الحكومية وغير الحكومية التي لبّت ولا تزال تلبي بسخاء نداءات حكومة تشاد والأمين العام بتقديم المساعدة إلى تشاد ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للأمين العام على ما يبذله من جهود لتوعية المجتمع الدولي بالصعوبات التي تعانيها تشاد ولتعبئة الموارد لصالح هذا البلد ،

٣ - تجدد الطلب الموجه إلى الدول ، والمنظمات والبرامج المختصة في الأمم المتحدة ، وكذلك إلى المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية ، حتى تواصل ما يلي :

(أ) تقديم المساعدة الإنسانية الضرورية لشعب تشاد الذي يعاني من تلاقى آثار الحرب والجفاف والفيضانات وغزو الضواري ؛

(ب) الإسهام في تأهيل تشاد وتنميتها ؛

٤ - تحيط علما مع الارتياح بأن اجتماعات المتابعة القطاعية التي توخى عقدها المؤتمر المعني بتقديم المساعدة إلى تشاد المعقود في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، تم عقدها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وشباط/فبراير ١٩٨٨ في نجامينا ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام :

(أ) أن يشارك بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، في إعداد خطة إنمائية لتشاد للفترة ١٩٨٩-١٩٩٢ ؛

(ب) أن يواصل ، بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإنسانية المعنية ، تقييم الاحتياجات الإنسانية ، ولاسيما في المجالين الغذائي والمحي ، للسكان المشردين ؛

(ج) أن يعيئ المساعدة الإنسانية الخاصة لصالح الأشخاص الذين يعانون بسبب الحرب والممائب والكوارث الطبيعية ، وإعادة توطين الأشخاص المشردين ؛

٦ - تدعو الدول والمنظمات والبرامج المختصة في الأمم المتحدة إلى المشاركة بنشاط في اجتماع المائدة المستديرة للجهات المانحة المعني بتقديم المساعدة لإصلاح منطقة شمال تشاد وإنعاشها وتعميرها المقرر عقده في ١٤ و ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ؛

٧ - تطلب إلى الأمين العام أن يبقي الحالة في تشاد قيد الاستعراض ، وأن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين .

مشروع القرار الثالث

تقديم المساعدة الطارئة إلى الصومال

إن الجمعية العامة ،

إذ تحيط علماً بالرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس دولة الصومال ، التي يوجه فيها الانتباه إلى الحالة الانسانية الخطيرة التي نشأت في المقاطعات الشمالية من الصومال نتيجة للهجمات التي شنتها العصابات المسلحة على المدن والقرى والمنشآت العامة ، والتي يناشد فيها تقديم

المساعدة الطارئة لمساعدة الحكومة على مواجهة الاعداد الكبيرة من المشردين وعلى ترميم وإصلاح وتعمير المرافق والمنشآت العامة الحيوية ،

وإدراكا منها للمشاكل الاقتصادية الحرجة التي تواجهها الصومال بالفعل ، وكذلك الاعباء الكبيرة المفروضة على اقتصادها بسبب وجود عدد ضخم من اللاجئين يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ ،

وإذ تضع في اعتبارها أن الصومال قد أدرجت في قائمة أقل البلدان نموا في العالم وأن هياكلها الأساسية الاجتماعية والاقتصادية تكاد لا تكفي لتلبية احتياجات سكانها ،

وإذ تدرك أن الدمار الواسع النطاق الذي حل بالمقاطعات الشمالية من الصومال يقتضي استجابة فورية من المجتمع الدولي لوضع برنامج لتقديم المساعدة الطارئة يوفر الغذاء والمياه والمأوى للسكان الذين شردوا نتيجة لهذه الاحداث ، وبرنامج للمساعدة الطارئة والانعاش يمكن السكان المنكوبين من العودة إلى ديارهم ويجعلهم قادرين على الاعتماد على الذات ،

١ - تعرب عن تضامنها مع حكومة وشعب الصومال في مواجهة حالة الكوارث المعقدة السائدة في المقاطعات الشمالية ؛

٢ - ترحب بالجهود الحالية المبذولة من جانب الامين العام والمؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة من أجل ما قدم من مساعدة حتى الآن إلى شعب وحكومة الصومال لمواجهة حالة الطوارئ ؛

٣ - تطلب إلى الامين العام أن يواصل جهوده من أجل تعبئة المساعدات الدولية وتنسيق جهود المؤسسات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة بغية الاستجابة على نحو متضافر وفعال لطلب حكومة الصومال بتقديم المساعدة الانسانية ، واجراء تقييم للاحتياجات الانسانية ذات الاولوية ، وذلك بالتعاون الوثيق مع السلطات الحكومية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، وعرض النتائج على المجتمع الدولي دون إبطاء ؛

٤ - تطلب إلى جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المختصة تقديم مساعدات مالية ومادية وتقنية لكفالة الاستجابة الفعالة للاحتياجات التي حددها الأمين العام لعمليات الانعاش والانعاش والتعمير ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يُطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٩ على جهوده ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الرابع

المساعدة في تعمير لبنان وتنميته

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، وقراراتها السابقة المتعلقة بالمساعدة في تعمير لبنان وتنميته ،

وإذ تشير أيضا إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٠/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، وقرارات ومقررات المجلس السابقة ذات الصلة ،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ التدهور الخطير في الحالة الاقتصادية في لبنان ،

وإذ تؤكد من جديد الحاجة الماسة لاتخاذ مزيد من الإجراءات الدولية لتقديم المساعدة إلى حكومة لبنان في جهودها المتواصلة من أجل التعمير والتنمية ،

وإذ ترحب بالجهود المتسمة بالتصميم التي تبذلها حكومة لبنان في تنفيذ برنامجها للتعمير والانعاش ،

وإذ تلاحظ مع التقدير قيام الأمين العام بتعيين الممثل الخاص لتعمير لبنان وتنميته ، وتعيين منسق مقيم للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في لبنان ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين العام^(٥) ، وبالبيانين اللذين أدلى بهما ، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة ، والممثل الخاص للأمين العام^(٦) ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استأنف برنامجه في لبنان ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لتقريره وللخطوات التي اتخذها لتعبئة المساعدة للبنان ؛

٢ - تشني على وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون الجمعية العامة وخدمات الأمانة العامة لقيامه بتنسيق المساعدة المقدمة إلى لبنان على نطاق المنظومة ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده وأن يكشفها لتعبئة كل المساعدة الممكنة داخل منظومة الأمم المتحدة لتقديم العون إلى حكومة لبنان في جهود التعمير والتنمية التي تبذلها ؛

٤ - تعرب عن تقديرها لقيام الأمين العام بتعيين الممثل الخاص لتعمير لبنان وتنميته ، وتعيين منسق مقيم للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في لبنان ؛

(٥) A/43/727 .

(٦) انظر A/C.2/43/SR.36 .

٥ - تطلب إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها تكثيف وتوسيع برامجها للمساعدة بما يستجيب واحتياجات لبنان الملحة ، وأن تتخذ الخطوات الضرورية التي تكفل تزويد مكاتبها في بيروت بعدد كاف من الموظفين على مستوى عال ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار الخامس

تقديم المساعدة إلى موزامبيق

إن الجمعية العامة

إن تشير إلى قرار مجلس الأمن ٢٨٦ (١٩٧٦) المؤرخ في ١٧ آذار/مارس ١٩٧٦ ؛

وإن تشير أيضاً إلى قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، ولا سيما القرار ١٩٧/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، التي حثت فيه الجمعية العامة المجتمع الدولي على الاستجابة بطريقة فعالة وسخية للدعوة إلى تقديم المساعدة إلى موزامبيق ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى موزامبيق بما في ذلك مرفق التقرير (٧) ،

وإن ترى أن موزامبيق لا تزال تواجه حالة طارئة معقدة ذات أبعاد هائلة ، كما هو موضح في تقرير الأمين العام ،

وإذ تلاحظ بقلق عميق أن موزامبيق ما فتئت تعاني من الآثار التراكمية والسلبية لأعمال زعزعة الاستقرار المدعومة من الخارج ، وبالإضافة إلى الكوارث الطبيعية المستمرة التي أصفرت في جملة أمور عن خسائر هائلة في الأرواح وتدمير واسع النطاق للهياكل الأساسية ، وتشريد أعداد كبيرة من الأفراد أدت بجانب الحالة الاقتصادية الدولية المعاكسة إلى تراجع شامل في تنمية البلد ،

وإذ تدرك أن مساعدات دولية كبيرة لا تزال مطلوبة لتنفيذ مشاريع الطوارئ والتعمير والتنمية ،

وإذ تؤكد أن الاستجابة الملائمة لحالة الطوارئ في موزامبيق تتطلب تعزيز المعونة الفوشية بتقديم مساعدة إضافية لإعادة التأهيل والتنمية ،

١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تقديم المساعدة إلى موزامبيق ، بما في ذلك مرفق التقرير ؛

٢ - ترحب بالجهود التي بذلتها حكومة موزامبيق ، كما تتجلى في برامجها للطوارئ وللانعاش الاقتصادي ، وتؤكد في هذا السياق الحاجة الملحة لتقديم مساعدة دولية كبيرة لدعم هذه الجهود ؛

٣ - تعرب عن تقديرها للأمين العام ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة للتدابير التي اتخذت لتنظيم برامج المساعدة الدولية المقدمة إلى موزامبيق ، وتشني على هذه التدابير ؛

٤ - تعرب عن امتنانها لجميع الدول والمنظمات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية التي قدمت المساعدة إلى موزامبيق ؛

٥ - تلاحظ مع ذلك أن المساعدة الإجمالية المقدمة إلى موزامبيق حتى الآن ، ما زالت تقصر عن تلبية احتياجات البلد العاجلة ؛

٦ - تكرر نداءها للمجتمع الدولي لمواصلة تقديم العون الفوشي بما في ذلك العون الغذائي والدعم السوقي بغية تحسين طاقة التوزيع والحيلولة دون زيادة انتشار المجاعة ؛

٧ - تلقت انتباه المجتمع الدولي إلى القطاعات غير الغذائية الوارد وصفها في وشاتق المؤتمر المعني بتقديم المساعدة الانسانية إلى موزامبيق المعقود في مابوتو في يومي ٢٦ و ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٨٨ ، والتي لا تزال تفتقر إلى التمويل ، ولاسيما قطاعات الزراعة والصحة والتعليم ؛

٨ - تطلب إلى الدول الاعضاء والمنظمات الاقليمية والاقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية تقديم المساعدة التقنية والمالية وأوجه المساعدة المادية الأخرى إلى موزامبيق وتوسيع نطاقها كلما أمكن ، ولاسيما في شكل منح ، وتحشها على أن تعطي أولوية لإدراج موزامبيق في برامجها لتقديم المساعدة ؛

٩ - تدعو البرامج والمنظمات الملائمة في منظومة الأمم المتحدة ولاسيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومنظمة الصحة العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمواصلة وزيادة برامجها الحالية والمقبلة لتقديم المساعدة إلى موزامبيق ؛

١٠ - تطلب إلى الأمين العام :

(أ) أن يواصل جهوده لتعبئة المساعدة المالية والتقنية والمادية اللازمة لموزامبيق ؛

(ب) أن يواصل تنسيق أعمال منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع حكومة موزامبيق في مجال تنفيذ برامج ذلك البلد للطوارئ وإعادة التأهيل ؛

(ج) أن يبقي الحالة في موزامبيق قيد الاستعراض المستمر وأن يظل على اتصال وثيق بالدول الاعضاء وأجهزة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأن يخطط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٨٩ ، بحالة برامج المساعدة المقدمة إلى موزامبيق ؛

(د) أن يعد ، على أساس المشاورات مع حكومة موزامبيق ، تقريراً عن تنفيذ برامج الطوارئ وإعادة التأهيل لذلك البلد وتقديم التقرير إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين .

مشروع القرار السادس

تقديم المساعدة الخاصة إلى دول خط المواجهة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٤١ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٢٠١/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام (٨) ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة في الجنوب الأفريقي ، التي أدت إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة ، والناشئة عن سياسة الفصل العنصري التي يتبعها نظام الحكم في بريتوريا ،

وإدراكاً منها لمسؤولية المجتمع الدولي عن التصدي لمشاكل المنطقة ،

وإذ تشيد بالجهود المتضافرة والدؤوبة التي تبذلها بلدان المنطقة لمعالجة الأوضاع المعاكسة السائدة من خلال تعزيز تعاونها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على جنوب أفريقيا ، ولاسيما في مجالي النقل والاتصالات والقطاعات المتعلقة بهما ،

وإذ تؤكد من جديد أهمية التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ودول خط المواجهة ،

(٨) A/43/449 و Add.1 و 2 .

وإذ توضع في اعتبارها قرارات مجلس الأمن ٥٦٨ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢١ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، و ٥٧١ (١٩٨٥) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، و ٥٨١ (١٩٨٦) المؤرخ في ١٣ شباط/فبراير ١٩٨٦ ، التي طلب فيها مجلس الأمن ، في جملة أمور ، إلى المجتمع الدولي ، تقديم المساعدة إلى دول خط المواجهة ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام على جهوده المتعلقة بتقديم المساعدة إلى دول خط المواجهة ؛

٢ - تحت بشدة المجتمع الدولي على مواصلة القيام ، بسرعة وفعالية ، بتقديم المساعدة المالية والمادية والتقنية اللازمة لتعزيز القدرات الفردية والجماعية لدول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة على تحمل آثار التدابير الاقتصادية التي تتخذها جنوب افريقيا أو التي يتخذها المجتمع الدولي ضد جنوب افريقيا ، وذلك وفقا لخططها واستراتيجياتها الوطنية والاقليمية ؛

٣ - تطلب إلى الأمين العام مواصلة تعبئة أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة حتى يمكن لها أن تلبي طلبات المساعدة التي يمكن أن تملها قريبا من دول منفردة أو من المنظمات دون الاقليمية ذات الصلة ، وتحث كذلك جميع الدول على الاستجابة لهذه الطلبات بطريقة إيجابية ؛

٤ - تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة تقديم الدعم لبرامج الطوارئ الوطنية والجماعية التي تعدها دول خط المواجهة والدول الأخرى المجاورة للتغلب على المشاكل الحرجة الناشئة عن الحالة في جنوب افريقيا ؛

٥ - تحيط علما مع التقدير بالمساعدة المقدمة إلى دول خط المواجهة من جانب البلدان المانحة والمنظمات الحكومية الدولية ؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والأربعين تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

مشروع القرار السابع

الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ و ١١٠/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ و ٢٠٤/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وبصفة خاصة القرار ٢٣١/٤٢ المؤرخ في ١٢ أيار/مايو ١٩٨٨ ، الذي تحث فيه المجتمع الدولي والهيئات الدولية على زيادة تعاونها التقني والاقتصادي والمالي مع بلدان أمريكا الوسطى من أجل تنفيذ الأنشطة دعماً لمقاصد وأهداف الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى (٩) ،

وإذ كرر الأعراب عن أهمية الالتزام الوارد في الاتفاق الذي وقعه رؤساء جمهوريات أمريكا الوسطى في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ، أثناء اجتماع قمة إسكيبولاس الثاني (١٠) ، بغية تعزيز وتوطيد الديمقراطية في بلدان أمريكا الوسطى من خلال إنشاء نظام للرفاهية والعدالة الاقتصادية والاجتماعية ، والسعي بصورة مشتركة إلى الحصول على مساعدة اقتصادية خاصة من المجتمع الدولي ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام عن الحالة في أمريكا الوسطى (١١) ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح الاتفاق الذي توصلت إليه حكومات أمريكا الوسطى فيما يتعلق باليات تنفيذ الخطة الخاصة ، وتسليماً منها بضرورة مواصلة المشاورات بشأن هذه الآليات مع البلدان المتعاونة والمنظمات الدولية ، تنفيذاً لقرارها ٢٣١/٤٢ ،

(٩) A/42/949 ، المرفق .

(١٠) A/42/521-S/19085 ، المرفق .

(١١) A/43/729-S/20234 .

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء حالة الطوارئ القائمة في أمريكا الوسطى وتشعر بالجزع لخطورة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها في تلك المنطقة ، والتي ضاعفت من حدتها الآثار المدمرة للظواهر الجوية التي حدثت في الفترة الأخيرة هناك ،

وإذ تعيد تأكيد اقتناعها بأن السلم والتنمية صنوان لا يفترقان ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام لتقريره عن الحالة في أمريكا الوسطى ، وللجهود التي بذلها لصالح الخطة الخاصة بالتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى ؛

٢ - ترحب بالمقرر ٢١/٨٨ المؤرخ في ١ تموز/يوليه ١٩٨٨ الذي اتخذته مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وبصفة خاصة الفقرة ٩ (ب) منه التي خصت بموجبها أموال لدعم الخطة الخاصة وتنسيقها وتنفيذها ومتابعتها ؛

٣ - ترحب مع الارتياح بتوصل حكومات بلدان أمريكا الوسطى ، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتشاور مع المجتمع المتعاون ، إلى اتفاق على آليات لتيسير تنفيذ قرارها ٢٣١/٤٢ ، وبالمشاورات الجارية بشأن هذه الآليات ؛

٤ - توصي بأن يعقد في أوائل عام ١٩٨٩ ، بالتنسيق الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، إجتماع بين حكومات بلدان أمريكا الوسطى والمجتمع المتعاون ، الشنائي والمتعدد الاطراف ، بما في ذلك هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ، المتعددة الاطراف والاقليمية ودون الإقليمية ، والهيئات الحكومية الدولية ، وذلك لغرض استعراض الاحداث المتعلقة بعملية التنمية ، بما في ذلك الإحتياجات من المساعدات ، ومناقشة البرامج والمشاريع التي يمكن تنفيذها ، في أقرب وقت ممكن ، دعماً لاهداف ومقاصد الخطة الخاصة ؛

٥ - تحت الدول الاعضاء والمراقبين ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمؤسسات المالية الدولية ، والاجهزة والمنظمات والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة ، والاجهزة والوكالات الإقليمية ودون الإقليمية ، على الاشتراك بنشاط ، في تنفيذ الأنشطة الداعمة لاهداف ومقاصد الخطة الخاصة واعتماد التدابير الفورية اللازمة لذلك ، آخذة في الاعتبار حالة الطوارئ التي تواجهها بلدان أمريكا الوسطى ؛

٦ - تؤكد الحاجة الملحة إلى تقديم موارد مالية بشروط تساهلية ومواتية ، إلى بلدان أمريكا الوسطى وذلك علاوة على الموارد التي تتلقاها بالفعل من المجتمع الدولي ؛

٧ - ترحب بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي معني بلاتيني أمريكا الوسطى في غواتيمالا في الفترة من ٢ إلى ٥ أيار/مايو ١٩٨٩ ؛

٨ - تقرر دراسة وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي لأمريكا الوسطى في دورتها الرابعة والأربعين ، وذلك في ضوء التقرير المطلوب من الأمين العام في قرارها ٢٣١/٤٢ .

مشروع القرار الثامن

تقديم المساعدة إلى اكوادور وبنن وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وفانواتو ومدغشقر واليمن الديمقراطية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ٢٠٥/٤٢ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ بشأن تقديم المساعدة إلى اكوادور وبنن وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وغامبيا وفانواتو ومدغشقر ونيكاراغوا واليمن الديمقراطية ، وقراراتها السابقة بشأن تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية ،

وقد نظرت في تقرير الأمين العام ذي الصلة (١٢) ،

وإذ تلاحظ بارتياح الدعم المالي والاقتصادي والتقني الذي ما فتئت الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والاقليمية والحكومية الدولية تقدمه إلى تلك البلدان ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن هذه البلدان مازالت تواجه صعوبات اقتصادية ومالية خاصة بسبب مجموعة من العوامل المتنوعة ،

وإذ تلاحظ أن بين لا تزال تعاني من صعوبات اقتصادية ومالية خطيرة ، تتسم باختلال ملحوظ في ميزان المدفوعات ، وبالعيب الثقيل لديونها الخارجية ، وبنقص الموارد اللازمة لتنفيذ برنامجها المخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن حالتها أصبحت أشد حرجا نتيجة للفيضانات المدمرة التي اكتسحتها في شهر آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر من عام ١٩٨٨ وسببت لها اضرارا مادية فادحة ، وخسائر في الأرواح ،

وإذ تلاحظ استمرار الصعوبات الشديدة التي مازالت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى تواجهها رغم الجهود التي تبذلها منذ عام ١٩٨٢ لإعادة الاستقرار إلى اقتصاد البلد ، وأن مما له أهميته تعبئة المزيد من الموارد الإضافية ليتمكن لها تحقيق الأهداف التي حددتها في برنامجها الإنمائي ،

وإذ تلاحظ أيضا أن الأحوال المناخية القاسية والشديدة الممحوبة بجفاف مزمع تحول دون إمكانية القيام بأنشطة زراعية ذات شأن ، والأضرار الباقية لحالات الجفاف المتكرر ووجود أعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين تؤثر تأثيرا مدمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المقلقلة بالفعل في جيبوتي ،

وإذ تلاحظ ما تبذله حكومة اليمن الديمقراطية من جهود في برامجها للتعاش والتعمير في تصديها للأثار المدمرة التي خلفتها الفيضانات في عام ١٩٨٢ .

وإذ تضع في اعتبارها العواقب الاقتصادية والمالية المتخلفة عن الزلازل التي حدثت في آذار/مارس ١٩٨٧ في اكوادور وتأثيرها السلبي على ميزان المدفوعات ، والعجز البالغ ٧٧٦ مليون دولار في الحساب الجاري ، والعجز في القطاع العام الذي زاد على ٣٠٥ مليون دولار خلال الأشهر التي تلت آذار/مارس ١٩٨٧ . وتأخذ في الإعتبار أن الجهود التي بذلتها حكومة اكوادور لتحسين الحالة المعاكسة لم تسفر عن النتائج المرجوة نتيجة للكساد الاقتصادي المحلي ولاثار الازمة الاقتصادية العالمية ، التي تعوق إلى حد خطير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بكاملها ،

وإذ تلاحظ أن جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبذلها مدغشقر تمنى بالفشل من جراء الاثار الضارة للأعاصير والفيضانات التي يتعرض لها هذا البلد بصفة دورية ، وخاصة الأعاصير والفيضانات التي تعرض لها في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٣ وكانون الثاني/يناير ونيسان/ابريل ١٩٨٤ وآذار/مارس ١٩٨٦ ، وأن تنفيذ برامج التعمير والإنعاش يتطلب تعبئة موارد كبيرة تتجاوز الإمكانيات الحقيقية لهذا البلد ،

وإذ تلاحظ أيضا أن فانواتو ، وهي بلد نام جزري ، لا تزال تعاني من قيود شديدة على تنميتها الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك نتيجة لعدة أمور منها انخفاض أسعار الصادرات مما أدى إلى تدهور معدلات تبادلها التجاري ، والنسبة العالية للنمو السكاني المصحوبة بنقص في الايدي العاملة الماهرة ،

وإذ تلاحظ كذلك ما تواجهه البلدان النامية الجزرية من مشاكل عويصة بوجه خاص ، في الاستجابة للظروف الاقتصادية السلبية والخاصة ، على نحو ما هو مشار اليه في تقرير الأمين العام^(١٣) المطلوب في قرارها (١٦٣/٤) المؤرخ في ٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، وفي قرارها _____ المؤرخ في _____ ،

وإذ تلاحظ أن بنن وجمهورية افريقيا الوسطى وجيبوتي وفانواتو واليمن الديمقراطية من بين البلدان المصنفة في عداد أقل البلدان نموا ،

(١٣) انظر A/43/513 و Corr.1 .

وقد استمعت إلى بيانات الدول الأعضاء في الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة بشأن الأوضاع السائدة حالياً في هذه البلدان ،

١ - تعرب عن تقديرها للأمين العام للخطوات التي اتخذها لتعبئة الموارد اللازمة لتنفيذ البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية لتلك البلدان ؛

٢ - تعرب عن تقديرها للجهود التي تضطلع بها حكومات هذه البلدان للتغلب على مصاعبها الاقتصادية والمالية ؛

٣ - تعرب عن تقديرها أيضاً للمساعدة التي قدمتها أو تعهدت بتقديمها إلى تلك البلدان الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والإقليمية والحكومية الدولية ؛

٤ - تعرب عن تقديرها كذلك للإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، وللتبرعات المقدمة من المجتمع الدولي فيما يتعلق بتقديم المساعدة الفورية للسكان وللمناطق التي تأثرت بالزلازل في أكوادور في آذار/مارس ١٩٨٧ ؛

٥ - ترحب بالخاتمة الناجحة التي انتهى إليها أخيراً اجتماع المائدة المستديرة من أجل فانواتو الذي نظمته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ؛

٦ - تلاحظ بقلق أن ما أتيح لهذه البلدان من مساعدة يقل عن احتياجاتها العاجلة وأنه لا تزال هناك حاجة إلى مساعدات إضافية ؛

٧ - تؤكد من جديد ضرورة قيام جميع الحكومات والمنظمات الدولية بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في إطار برنامج العمل الجديد الكبير للشمانينات لصالح أقل البلدان نمواً (١٤) ؛

(١٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نمواً ، باريس ،

١ - ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.82.I.8) الجزء الأول ، الفرع ألف .

٨ - تناشد الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة أن تلبى بسخاء وعلى وجه السرعة احتياجات تلك البلدان كما هي محددة في تقرير الأمين العام^(١٢) ؛

٩ - تناشد الوكالات المتخصصة والمنظمات والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة اللازمة لبرامج الإنعاش وإعادة التعمير في اكوادور وهي البرامج التي تعد أساسية للمناطق والسكان الأشد تأثراً ، والتي تعيق تنفيذها القيود الوطنية المفروضة على الميزانية والناجمة عن الأزمة الاقتصادية ، وتطلب إلى الأمين العام أن يبذل مساعيه الحميدة لتشجيع المزيد من المشاركة من جانب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة في تنفيذ هذه البرامج ؛

١٠ - تدعو المجتمع الدولي إلى التبرع للحسابات الخاصة التي أنشأها الأمين العام في مقر الأمم المتحدة بغية تسهيل توجيه التبرعات إلى البلدان التي تواجه صعوبات خاصة ؛

١١ - تناشد بإلحاح جميع المنظمات الدولية ، ولا سيما الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، والمنظمات الإقليمية والمنظمات الإنسانية والوكالات التطوعية أن تواصل وتزيد ، إلى الحد الممكن ، مساعداتها إلى هذه البلدان لسد احتياجاتها الخاصة بالتعمير والإنعاش الاقتصادي والتنمية ؛

١٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يتخذ الخطوات اللازمة ، بالتعاون مع الأجهزة والوكالات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة ، وفقاً لقرار الجمعية العامة (١٩٢/٤١) المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بشأن البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية ، لتقديم المساعدة إلى هذه البلدان في جميع حالات الكوارث ، الطبيعية وغيرها ، التي تنزل بها ، وأن يعبئ الموارد اللازمة لتمكينها من سد احتياجاتها في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة ؛

١٣ - تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يبقي مسألة تقديم المساعدة إلى هذه البلدان وحالتها الاقتصادية قيد الاستعراض ، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار .

*

* *

٤٧ - وتوصي اللجنة الثانية الجمعية العامة أيضا باعتماد مشروع المقرر التالي :

المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية وغيرها
من حالات الكوارث : مكتب الأمم المتحدة
لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث

تقرر الجمعية العامة تأييد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٥١/١٩٨٨ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٨ ، والمعنون "المساعدة في حالات
الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الكوارث : مكتب الأمم المتحدة لتنسيق
عمليات الإغاثة في حالات الكوارث" (١٥) .

(١٥) انظر E/1988/INF.8 .